

اقتصاد

«التموين» تلوح بحجز بضائع التجار إلى أن يسلموا بيانات التكلفة

الوطن

قبل توزيعها على الأسواق المحلية والالتزام بالأسعار المحددة من وزارة التجارة الداخلية حتى لو ارتفعت أسعار الدولار بعد نزولها إلى الأسواق وأن بيعهم للمواد بأسعار أعلى لاحقاً بالدولار بات غير مبرر. وبين أن تطبيق هذا الإجراء سوف يبدأ منذ منتصف الشهر الجاري.

علماً بأن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلبت من جميع مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلزام المستوردين والمنتجين بتقديم تعهد خطي يتضمن الالتزام بتقديم بيانات التكلفة وعدم التصرف بالمادة المستوردة لحين صدور الصك السعري اللازم أصولاً مع الأوراق والشهادات المطلوبة لاتخاذ الإجراءات القانونية في حال التأخر عن تقديم بيانات التكلفة ضمن المدة المحددة في كتابها الخاص بهذا الموضوع بمدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ البيان الجمركي حيث تضمن الكتاب التأكيد على المستوردين والمنتجين كافة بضرورة تقديم بيانات التكلفة المطلوب تسعيرها سواء في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أم في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة كل حسب نشاطه التجاري وذلك ليتم لحظ هذه التكاليف عند دراسة التكلفة وإصدار الصك السعري لها، وهددت الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين عن تقديم بيانات التكلفة ضمن المدة المحددة.

بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» أن الوزارة سوف تقوم بضبط حلقات التجارة المختلفة من المنتج والمستورد إلى المستهلك مروراً بتجار الجملة والمفرق والحلقات التجارية الوسيطة الأخرى عبر إجراء تقصير على المنتجين والمستوردين بالزامهم بتقديم بيانات التكلفة الحقيقية، حيث لم يكن هؤلاء في السابق يلتزمون بتقديم هذه البيانات، وعند طلبها منهم يكونون قد تصرفوا بالبضائع تهرباً من تقديم بيانات التكلفة.

وأضاف: «إن متابعة هذا الموضوع سوف يتطلب من دوائر الوزارة المختصة جهداً ليس بقليل إلا أنه يمكن أن يصبح تحت السيطرة على اعتبار أن الأمر سوف يقتصر على متابعة المنتجين والمستوردين وهؤلاء أعدادهم محددة ومعروفة تستطيع الوزارة متابعة أمرهم وإلزامهم بهذا الإجراء الذي يمكن أن يساهم في ضبط أسعار المواد بشكل كبير بغض النظر عن تقلبات سعر الصرف على اعتبار أن مصرف سورية المركزي خصص لهؤلاء كتلة مالية من القطع الأجنبي بهدف الالتزام بتقديم الأسعار التي أنتجت بها المادة أو التي تم استيرادها من دون تلاعب فيها».

وأوضح شعيب أن البضائع سوف تبقى محجوزة حتى تقديم هذه البيانات

مسلسل الفساد مستمر في «تأمينات دمشق» والقبض على شخصين حتى الآن وزير العمل لـ«الوطن»: التثبيت يشمل عقود ثلاثة الأشهر لو أتمت السنتين

الوطن

كشف وزير العمل خلف العبد الله لـ«الوطن» عن الانتهاء من صياغة مشروع القانون الأساسي للعاملين في الدولة الذي تمت إعادته من الحكومة لفصله عن قانون المراتب الوظيفية، الذي تم إعداده من وزارة التنمية الإدارية ودمجه مع القانون الأساسي للعاملين في الدولة وذلك لعدم إمكانية تطبيق القسم الخاص بالمراتب الوظيفية حالياً نظراً لأعباء المالية الكبيرة التي ترتبت عليه.

وأكد العبد الله أن القانون بصيغته النهائية أصبح على طاولة الحكومة، موضحاً أنه وفقاً للقانون الجديد سيتم تثبيت كل موظف أتم سنتين بشكل متواصل على رأس عمله سواء كان مهنياً بعقد سنوي أو عقود تشغيل شباب أو عقود موسمية - ثلاثة أشهر.

وبموجب القانون ستم معالجة مشكلة الموظفين القائمين على رأس عملهم والمعتمدين بشهادة أدنى من الشهادة العلمية التي يحوزونها حيث يستثنى لهم تعديل مرتبتهم الوظيفية بحسب شهادتهم، إضافة إلى أنه وضمن القانون فقد تمت معالجة مشكلة مكفوفي اليد بسبب الظروف الحياتي والمخوفين، كما تمت محاولة حل جميع الإشكالات الخاصة بالعاملين التي ظهرت من تاريخ تطبيق القانون المعمول به حالياً عام ٢٠٠٤ وحتى تاريخه.

كما تم لحظ السماح بتبديد الخدمة لكل الفئات وأن الهدف من هذا الإجراء مساعدة الموظفين الذين لا يملكون سنوات خدمة تؤهلهم الحصول على معاش تقاعدي بأن يمددوا خدماتهم إلى ٦٥ سنة بهدف الوصول إلى عدد سنوات الخدمة اللازمة لعمور على المعاش التقاعدي.

وعن توجيه رئيس الحكومة بالتحقيق في رواتب المتقاعدين في فروع التأمينات في المحافظات بين العبد الله أنه تم تشكيل لجنة للتحقيق على الفروع ويتم العمل بوتيرة جيدة، متعهداً أنه لن يتم التساهل وسوف تتم محاسبة أي حالة فساد يتم الكشف عنها.

وعن موضوع رواتب المتقاعدين في محافظة الرقة أوضح الوزير أنه ما زال هناك مراجعون لقبض معاشاتهم من محافظة الرقة عن طريق مؤسسة البريد، كما تم تشكيل لجنة مختصة تحقق مع المراجعين، وقد راجعها حتى الآن ٧٠٠ شخص خلال فترة لا تتجاوز الشهر وتبين من خلال سؤالهم أن جميع المراجعين أقروا بأنهم كانوا يستلمون مستحقاتهم من الرواتب بأنفسهم باستثناء مراجع واحد أقر باستلام مستحقاته من الرواتب عن طريق وكيل.

وفي سياق آخر كشف العبد الله لـ«الوطن» عن ضبط عملية فساد في فرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدمشق وتم القبض على شخصين بحوزتهم مبالغ مالية، مبيناً أن العملية تقنية بحتة، والتحقيقات مستمرة.



وقبل العبد الله عدم الكشف عن أي تفاصيل لعدم المس بمسار التحقيق، مؤكداً أنه ونتيجة للعمل بسرية تامة فإن الإجراءات تسير بطريقة جيدة والنتائج جيدة ما يحقق ضمان الحفاظ على المال العام، إذ تم ضبط العملية بالتعاون مع وزارة الداخلية. من جهة أخرى وعن آخر الاستثمارات لدى المؤسسة بين العبد الله أنه تم الاجتماع مع وزير الإسكان والتنمية العمرانية المهندس محمد وليد غزال ومدير عام مؤسسة الإسكان للتحقق حول إمكانية المشاركة بالتمويل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية في بناء ١٣٠٠ شقة سكنية.

مبيناً أنه سوف يتم عقد اجتماع عاجل لمجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لاتخاذ القرار المناسب حول هذا الموضوع.

خميس: واردات الكهرباء مهمة جداً لدعم الاقتصاد في الظرف الراهن

الوطن

اعتبر وزير الكهرباء عماد خميس واردات الكهرباء مهمة جداً خلال الظرف الحالي، من جهة دعمها للاقتصاد الوطني. مؤكداً ضرورة تشجيع الاستثمار في مجال الكهرباء ووصد اعتمادات كبيرة لهذا الغرض.

جاء ذلك يوم أمس خلال الاجتماع الدوري للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء الذي ناقش سبل تعزيز واردات القطاع الكهربائي عبر مراكز الجباية وخفض الفاقد وتأمين اعتمادات لمشاريع استثمارية تعزز هذه الواردات وتذليل الصعوبات التي تعترض ذلك.

واستعرض الوزير خميس التحديات الكبيرة التي يعاني منها قطاع الكهرباء بسبب الاعتداءات الإرهابية المنهجية التي ترتكبها المنظمات المسلحة على بناء التحتية من شبكات وخطوط توتر عال ومراكز نقل وتحويل.

وأكد أن الواقع الاقتصادي هو مكون مهم من مكونات الدعم لصدوم الدولة السورية، وقطاع الكهرباء هو أحد المكونات المهمة لقطاع الاقتصاد وذلك لسببين أساسيين الأول ما له من أهمية كبيرة في الواردات والثاني لأنه يحتاج لاستثمارات كبيرة بخطة الموازنة الاستثمارية.

مشيراً إلى أن العملية التنموية في قطاع الكهرباء كانت تحتاج لاستثمارات كبيرة بالظروف العادية، فكيف ونحن في ظروف الحرب وأمام التدمير المنهجي الكبير الذي نراه بشكل يومي من المجموعات الإرهابية المسلحة للمنظومة الكهربائية، لذلك نحن أحوج ما يمكن أن نقف على واقع قطاع الكهرباء من الناحية الاقتصادية بشكل كامل لكي يكون له دور رئيسي في دعم وصدوم القطاع الاقتصادي بكل مكونات الدولة السورية.

ونوه بالجهود التي يبذلها القائمين على قطاع الكهرباء والعمل اليومي لتذليل الصعوبات والتحديات التي



تواجه القطاع بالظروف الطبيعية والتي اشتدت في ظروف الحرب التي تشن على سورية بجميع مكوناتها والتي طالت قطاع الكهرباء بشكل كبير.

وقدم المدير العام بالشركات شرحاً مفصلاً عن تتبع تنفيذ الخطط الموضوعية والمتعلقة بالواردات والجباية والفاقد الكهربائي وبكل مدخلات ومخرجات القطاع المادية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي لقطاع الكهرباء.

بدوره أوضح مدير عام المؤسسة العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية مصطفى شيخان أن الهدف من الاجتماع الإطلاع على الواقع الخدمي والاقتصادي لشركات الكهرباء في المحافظات وتقييم أداء مراكز الجباية والتحصيل واليات تخفيض الفاقد ومعالجته ما ينعكس إيجاباً على زيادة واردات وزارة الكهرباء إضافة إلى وضع الخطط الاستثمارية وآلية تنفيذها وتأمين

الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشاريع تحقق التنمية على المستوى الوطني.

ومن جانبه اعتبر معاون وزير الكهرباء حيان سلمان أن المنظومة الكهربائية هي الرافع الأساسي للاقتصاد الوطني لذلك تم استهدافها بشكل ممنهج، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع يأتي ضمن سلسلة اجتماعات سابقة ولاحقة يتم فيها التركيز على الخطط والبرامج والإجراءات التي تحسن وضع القطاع.

وذكر مدير كهرباء حمص مصلح الحسن أن قطاع الكهرباء في المحافظة تعرض لأضرار كبيرة نتيجة استهدافه من المنظمات الإرهابية المسلحة، لافتاً إلى أن الاجتماع تطرق إلى الخطط والأسس التي تم وضعها لإعادة تأهيل القطاع الكهربائي في الأماكن التي أعاد لها الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار لتشجيع عودة الأهالي إليها.

خريطة الاستثمار على طاولة رجال الأعمال الهنود ومقترح بتأسيس مجلس أعمال مشترك

علي محمود سليمان

وتم خلال اللقاء الإضاءة على المشاريع الهندية السورية المشتركة التي شملت على أساس قانون الاستثمار رقم ١٠/ وهي ثلاثة مشاريع تختص بصناعة أجزاء لمحركات المركبات وصناعة قضبان سير بطرقة جيدة والنتائج جيدة ما يحقق ضمان الحفاظ على المال العام، إذ تم ضبط العملية بالتعاون مع وزارة الداخلية.

من جهة أخرى وعن آخر الاستثمارات لدى المؤسسة بين العبد الله أنه تم الاجتماع مع وزير الإسكان والتنمية العمرانية المهندس محمد وليد غزال ومدير عام مؤسسة الإسكان للتحقق حول إمكانية المشاركة بالتمويل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية في بناء ١٣٠٠ شقة سكنية.

مبيناً أنه سوف يتم عقد اجتماع عاجل لمجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لاتخاذ القرار المناسب حول هذا الموضوع.

بيّن نائب مدير عام هيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي أن الهيئة وضعت خطة ترويج متكاملة للفرص الاستثمارية التي طرحها والأولوية لمرحلة إعادة الإعمار وهي حملة ترويجية تحت عنوان «تقرب العبد»، للعمل من خلالها على التواصل مع جميع المهتمين بالاستثمار في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّنت الأموي أن أولى خطوات هذه الحملة بدأت بعقد لقاء مع السفير الهندي في دمشق أمس، تم خلاله البحث في آليات التعاون الاستثماري بين البلدين، وعرض واقع الاستثمار في سورية بشكل عام والبيئة الإدارية والتشريعية التي تحكم الاستثمارات في سورية، وقدمت الهيئة عرضاً متكاملًا للمشاريع التي تم تشميلها وتنفيذها بإشراف هيئة الاستثمار لمرحلة ما قبل الأزمة سواء ناحية عدد تلك المشاريع وتنوعها وتكاليف استثمارها، ومقارنتها مع الواقع الحالي للمشاريع خلال الأزمة وكيف أثرت الظروف التي يمر فيها البلد على تشميل المشاريع وتنفيذها، وانعكاسها على عدد المشاريع وتنوعها، وذلك بسبب تزايد الصعوبات والمخاطر بالنسبة للمستثمرين.

وأوضحت الهيئة خلال عرضها كيف بدأ المنحى الاستثماري بأخذ اتجاهًا تصاعدياً مع نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي نتيجة للإنجازات المهمة التي يحققها الجيش العربي السوري في إعادة الأمن والاستقرار للعديد من المناطق في سورية ما يساهم في تشجيع المستثمرين على العودة للنشاط الاستثماري واستكمال تنفيذ ما توقع من مشاريعهم.

مدير الموارد البشرية لـ«الوطن»: التحول إلى نظام الشركة لم يفرض على أي من العاملين

«الاتصالات» تفقد ٥ آلاف عامل على مدار أربع سنوات

عبد الهادي شباط

كشف مدير إدارة الموارد البشرية في الشركة السورية للاتصالات عبد القادر ترمزي لـ«الوطن» أن الشركة فقدت ٥ آلاف عامل بسبب التقاعد والسنف والاستقالة.. على مدار السنوات الأربع الماضية، مؤكداً أن ذلك لم يؤثر في طبيعة وسير العمل وخاصة أن هناك فائض عمالة في العديد من القطاعات والأقسام والمراكز، وأن الشركة باتت تركز خاصة خلال مرحلة التحول الحالية من نظام المؤسسة إلى نظام الشركات على العمالة النوعية والقادرة على تحقيق قيمة مضافة للشركة وفي هذا الإطار تسمى الشركة لاستقطاب عمالة مؤهلة ومدربة ونوعية وخاصة في مجال هندسة المعلوماتية والكهرباء والميكانيك وإضافة لتخصصات الحقوق والاقتصاد وخريجي المعاهد والثانويات الصناعية

والمعلوماتية وتقنيات الحاسوب. وحول بقاء عمليات التحول القائمة نحو نظام الشركة والعديد من الانتقادات حول عمليات الانتقاء في التحول أفاد أن هذه العملية تتم بموجب قانون الاتصالات العملية التي تضمنت على المطلق ١٨ لعام ٢٠١٠ وأنها ليست على المطلق عملية خصخصة لقطاع الاتصالات كما يتناقله البعض بل هي شركة مساهمة مملوكة بشكل كامل من الدولة وأن الجديد هو الانتقال للعمل وفق قانون الشركات وأن عملية التحول لم تقرض على أحد من العاملين ولكل عامل خياره بالتحول أو البقاء ضمن قانون العاملين الأساسي حيث يتحمل الراغبون في التحول لنظام الشركة مخاطرة من خلال عمله على نظام العقود مقابل حصوله على امتيازات مالية إضافية عبر أنظمة الحوافز والمكافآت، علماً أن الشركة أنهت تحول العديد من المستويات الوظيفية بدءاً من المدير العام الذي كان أول من حدد خياره وتحول

للعمل على نظام الشركات ثم بعده تم الانتهاء من تحول المديرين ومديري الفروع في حين يجري العمل حالياً على التحول على مستوى رؤساء الأقسام والدوائر.

وعن مشكلات توزيع الحوافز التي اشتكى منها العديد من العاملين لـ«الوطن» خلال جولاتها في الشركة أوضح مدير الإدارة أنه أصبح لدى الشركة أسس جديدة لمنح الحوافز تستند للعديد من المعايير التي توظف وتوجه عمليات منح الحوافز وخاصة أن الكثير من العاملين بات يعترض على توزيع الحوافز بعد أن حصل عدد من العاملين على حوافز تصل حتى ٥٠ ألف ليرة سورية عن أربعة أشهر، مؤكداً أن من أهم المعايير التي تتبع في توزيع الحوافز هي الأهمية الوظيفية والشريحة الوظيفية وحجم الإيرادات المحققة ومبدأ العمالة النسبية للمطرح الذي يوجد فيه العامل وهي كلها معايير

لا يتدخل بها العنصر البشري وإنما من خلال الأرقام والمؤشرات ويضاف لكل ذلك عمليات التقييم المستمرة للعامل من إدارته المباشرة.

وفي رده على ربط التقييم ومنح الحوافز وفق الإيرادات المحققة وخاصة أن الأزمة وظروفها حرمت العديد من المراكز وقطاعات العمل المختلفة في الاتصالات جزءاً كبيراً من إيراداتها بين أنه وفق المعايير التي تستند إليها إدارة الشركة هناك عمليات تثقيف تأخذ بالحسبان طبيعة المطرح ومدى تداخات الأزمة على إيراداته بحيث يكون هناك نوع من العدالة لاختلاف العاملين من دون أن يكون معيار ربط الحوافز بالإيراد جامداً وغير عادل حيث تم لحظ عنصر القوة القاهرة في العمل ضمن البيانات التي تستند إليها أنظمة توزيع الحوافز، إضافة إلى أن هناك توجهاً لتحميل بعض المراكز الصغيرة مراكز كبيرة ضمن قطاعاتها.

